

البيان الختامي والتوصيات المؤتمر الدولي العشرون لتكنولوجيا المياه (الغردقة ١٨ - ٢٠ مايو ٢٠١٧م)

تحت رعاية معالى وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ومعالى وزير الموارد المائية والرى ومعالى وزير التعليم العالى والبحث العلمى ومعالى محافظ البحر الأحمر، تم إنعقاد المؤتمر الدولي العشرين لتكنولوجيا المياه خلال الفترة من ١٨ - ٢٠ مايو ٢٠١٧ بفندق "صنى دايز البلاسيو" بمدينة الغردقة بمصر وتنظمه جمعية تكنولوجيا المياه بالتعاون مع جامعة المنصورة والشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى ونقابة المهندسين ومركز أبحاث المياه بجامعة المنصورة وشركة مياه الشرب والصرف الصحى بالبحر الأحمر. وخلال أيام المؤتمر عقدت عشر جلسات علمية لعرض ومناقشة ٦٠ (ستين) بحثا قامت اللجنة العلمية بإجارتها للمناقشة من أصل ١٢٦ بحث قُدم للمؤتمر وهى تغطى محاور المؤتمر التى تشمل موارد المياه وإدارتها، وتكنولوجيا معالجة المياه، وتحلية المياه، والهيدروليكا والمنشآت الهيدروليكية، ومياه الآبار والتحكم بها، والتغيرات المناخية وأنظمة الاستشعار عن بعد، وموضوعات الزراعة والرى. وكذلك تم عقد أربع ورش عمل:

١. معالجة مياه الصرف الصحى وإعادة إستخدامها: الدافع - المعايير - الوضع الراهن فى مصر
 ٢. فى التنمية البشرية: إدارة تغيير السلوكيات من أجل حياه أفضل
 ٣. إستراتيجيات السيطرة على المياه بلا عائد والحد من فواقد المياه
 ٤. إدارة الفيضانات (مياه السيول) فى سيناء.
- وعقد أربع محاضرات رئيسية:

١. تأثير التغيرات المناخية فى المنطقة العربية - دراسة حالة: الوضع فى مصر
٢. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى أنظمة المياه
٣. الإدارة المتكاملة للموارد المائية - المبادئ وإمكانية التنفيذ فى المناطق القاحلة
٤. حماية الموارد الطبيعية للمياه فى منطقة الغردقة

وعقد حلقتى نقاش:

1. الاتجاهات الحديثة في تكنولوجيا معالجة المياه
 2. تعزيز التعاون بين العلوم والصناعة من خلال مجموعة الابتكار العلمي في المياه بالشرق الأوسط وشمال افريقيا (COSIMENA, DAAD-Egypt)
- وقد حضر المؤتمر أكثر من ٢٠٠ مشارك يمثلون نخبة متميزة من باحثين وخبراء من مصر وعدة دول عربية وأجنبية (السعودية - الأردن - فلسطين - ليبيا - ألمانيا - إيطاليا - سلوفاكيا - أوغندا - اليمن)
- وبناءً على ما تم تقديمه في أوراق العمل والمناقشات التي دارت خلال الجلسات وحلقات النقاش وورش العمل في المؤتمر فإن المشاركين يوصون بما يلي:

أولاً: فيما يخص إدارة الموارد المائية وتعزيز استحداث موارد مائية جديدة:

1. تعزيز الاتجاه إلى تحلية مياه البحر والمياه الجوفية وتركيز الاهتمام بالطرق غير التقليدية للتحلية والتي تستهدف تخفيض الطاقة المستهلكة واستغلال الطاقات المتجددة والطاقات المهدرة من العمليات الصناعية. ووضع خطط تعاونية متكاملة للخروج من حيز البحث والتجارب إلى حيز التنفيذ التطبيقى بالتعاون مع القطاع الخاص.
2. وضع استراتيجية قومية للحد من مياه الشرب المفقودة والمهدرة والمياه غير المحاسب عليها، وتوسيع دائرة التحليل والدراسة لتشمل أنظمة إمداد المياه بشكل تكاملي من المصدر إلى المستهلك لتتم السيطرة والتحكم فى فواقد المياه فى كل من محطات إنتاج المياه وشبكات التوزيع على حد سواء.
3. التوسع فى إعادة إستخدام مياه الصرف بعد معالجتها ليمتد الهدف إلى إنتاج محاصيل زراعية ولا يقتصر استخدامها فى إنتاج الغابات الشجرية وضرورة تفعيل الكود المصرى والرجوع إليه لتحديد ملائمة الزراعات المطلوبة مع مواصفات المياه المعالجة. كما يجب أن تتم احكام المراقبة على جودة المياه المعالجة من قبل الجهات المعنية المختلفة (وزارة الصحة، وزارة الزراعة، جهاز حماية المستهلك، إلخ) ومراقبة العمليات داخل محطات المعالجة.
4. ضرورة الاستمرار والاهتمام بدراسات حصاد مياه السيول فى أماكن حدوثها لاسيما فى سيناء والغردقة والساحل الشمالى وجنوب مصر وتخزينها واستخدامها للأغراض المختلفة بعد معالجتها

المؤتمر الدولي لتكنولوجيا المياه

الجمعية الدولية لتكنولوجيا المياه

إذا لزم الأمر للمساهمة فى حل مشاكل نقص أو ندرة المياه العذبة وكذلك دراسات الحد من تقليص مخاطر السيول فى كل هذه الأماكن.

٥. نثمن الجهود التى تقوم بها الدولة من أجل الحفاظ على الموارد المائية المتجددة ونوصى بضرورة استمرار الدولة المصرية فى التفاوض مع دول حوض النيل الشرقى من أجل الحفاظ على حقوق مصر التاريخية فى مياه النيل.

ثانياً: فيما يخص التكامل بين الهيئات البحثية والجهات التطبيقية والتنفيذية

٦. يجب الاهتمام بالأوضاع الراهنة إقليمياً ودولياً والتركيز على تمويل المشروعات البحثية القابلة للتطبيق.
٧. نثمن تشجيع الدولة للباحثين والعلماء للاهتمام بكل ما يتعلق بقضايا المياه وحضور المؤتمرات الدولية والنشر الدولى.
٨. دعم وزيادة الاعتماد على القدرات الهائلة التى توفرها تكنولوجيا المعلومات وعلوم المعلوماتية الأرضية للحصول على خرائط دقيقة لاستخدامات الأراضي بشكل أمثل.
٩. دعم و تطبيق نتائج العلوم الحديثة مثل الهندسة الوراثية للحصول على أنماط جديدة للمحاصيل قليلة الاستهلاك للمياه و/أو تتحمل درجات ملوحة عالية.
١٠. ضرورة تعاون جميع مؤسسات الدولة لإعداد بنك للمعلومات المتوفرة لدى كل هذه الهيئات والوزارات وإتاحتها للباحثين من أجل استخدامها للبحث عن حلول واقعية وذات جدوى للمشاكل التى تمر بها مصر.
١١. تكثيف محطات القياسات على مجرى النهر وعلى الشواطئ المصرية والبحيرات وعند المنشآت المقامة على نهر النيل وفروعه وإتاحتها للباحثين بالجامعات والمعاهد البحثية للبحث عن حلول جادة وعملية للمشاكل التى تعاني منها هذه المنشآت لزوم دراسات تحديثها وصيانتها.

ثالثاً: فيما يخص التشريعات والقوانين وتفعيلها

١٢. ضرورة الإستمرار فى تعديل التشريعات وتغيير ثقافة مستخدمى المياه وتوسيع المشاركة المجتمعية فى اتخاذ القرار، ثم تغليظ العقوبات الخاصة بأي مخالفات تتعلق بالتعدي على

المؤتمر الدولي لتكنولوجيا المياه

الجمعية الدولية لتكنولوجيا المياه

- حرمة المياه حتى نصل بالمجتمع إلى درجة تبنى اخلاقيات استخدام المياه. ونخص بالذكر ما يخص تلويث مصادر المياه السطحية والجوفية وإهدارها ومراقبة مصادر التلوث.
١٣. ضرورة مراعاة المعايير والاشتراطات البيئية وتقييم الأثر البيئي عند تصميم محطات مياه الشرب والصرف الصحي ومحطات التحلية.
١٤. تعاون الهيئات والوزارات المختلفة من أجل إعداد خريطة لمصر لاستخدامات الأراضي بحيث يمكن استخدامها لتحديد الأماكن التي تصلح لزراعة أنواع معينة من المحاصيل تحت ظروف مناخية معينة وباحتياجات مائية محددة.
١٥. إعادة النظر في العائد الاقتصادي من استخدامات المياه وتحديد نوعيات المحاصيل المنزرعة بناء على ذلك مع مراعاة بعدي الأمن القومي والأمن الغذائي المصري.

رابعا: فيما يخص الأمن المائي والغذائي والقضايا الدولية

١٦. نثمن جهود الدولة المصرية فى البحث عن سبل التعاون مع دول حوض النيل من أجل تعاون حقيقي فى شتى المجالات لاسيما مجال الموارد المائية والزراعة والطاقة والموارد البشرية. ونوصى بالاستمرار فى ذلك.
١٧. ضرورة استكمال دراسات استخراج الطمي من بحيرة السد العالى وبحث الاستفادة من الطمي مع السودان لأن أغلب الطمي يقع فى الجزء السوداني من البحيرة.
١٨. ضرورة البحث عن طرق لتخفيض البخر الناتج من بحيرة السد العالى واستخدام تقنيات الاستمطار لحصد الأمطار من السحب الناتجة عن البخر من البحيرة وتوجيها لمناطق الاستصلاح ولو بشكل موسمي.
١٩. دعم الزراعات العضوية بأقل تكلفة ممكنة وتجنب الزراعات الكيماوية حفاظا على اهم موارد مصر وهى الموارد البشرية ولتقليل تكلفة الانفاق الحكومى على الأمراض الناتجة عن سوء التغذية والأعذية الملوثة.
٢٠. بناءً على طلب الحاضرين فى العام الماضي بضرورة تخصيص جلسات لعرض قصص النجاح التى بدأت بأبحاث وانتهت بالتطبيق pilot study From research to implementation, (cases). فقد تم عقد إحدى ورش العمل لهذا الغرض وتم عرض تجربة تخص التحكم فى السيول. ونؤكد على الاستمرار فى ذلك مستقبلا.



المؤتمر الدولي لتكنولوجيا المياه

الجمعية الدولية لتكنولوجيا المياه

يتوجه المشاركون بالشكر والثناء إلى معالي الدكتور مصطفى مدبولي وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ومعالي الدكتور محمد عبد العاطي وزير الموارد المائية والري ومعالي الدكتور خالد عبد الغفار وزير التعليم العالي والبحث العلمي ومعالي اللواء أحمد عبد الله محافظ البحر الأحمر لرعايتهم للمؤتمر وكذلك لمعالي المهندس ممدوح رسلان رئيس الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي لدعمه في تنظيم المؤتمر في دورته العشرين ويقدمون الشكر لجمعية تكنولوجيا المياه المنظمة للمؤتمر وللدكتور مجدى أبو ريان مؤسس سلسلة مؤتمرات تكنولوجيا المياه ورئيس المؤتمر وللجان المؤتمر والأمانة العامة ولجميع الجهات التي تعاونت ودعمت تنظيم أعمال المؤتمر وللسادة المتحدثين ورؤساء الجلسات، وكذلك يقدرون الدور والدعم وتبادل الخبرات الذي قدمته الشركات الراعية للمؤتمر،

ويوصي المشاركون بأن يقوم المنظمون بإرسال هذه التوصيات إلى معالي الوزراء الراعيين للمؤتمر والوزارات والهيئات والمسؤولين والخبراء المهتمين بكافة مجالات المياه في مصر و الدول العربية للإستفادة منها وخلق قنوات تواصل فعلية بين المؤتمر وتلك الجهات.

كما يتطلع المشاركون إلى المؤتمر القادم (الدورة الواحد وعشرين) وهو ما يجرى التخطيط له حاليا وسوف يتم الإعلان عنه قريبا إن شاء الله حيث تقوم إدارة المؤتمر ببذل كل الجهد للوصول إلى مستويات إرضاء أعلى للباحثين وكافة الحضور والمهتمين.

صدر في الغردقة ٢٠ مايو ٢٠١٧ م

رئيس المؤتمر

أ.د/ مجدى محمد أبو ريان

رئيس مجلس إدارة الجمعية الدولية لتكنولوجيا المياه
ورئيس جامعة المنصورة الأسبق

